Journal Of the Iraqia University (74-2) September (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

الاندماج الدولي للشركات والقانون الواجب التطبيق

مدرس دكتور/ نجلاء عبد حسن

جامعة القاسم الخضراء /رئاسة الجامعة/ شعبة الترقيات المركزية

International corporate mergers and applicable law

n.a.law.88@gmail.com

ملخص :

ان الاقتصاد العالمي يشهد تزايداً في ظاهرة الاندماج وفي الاخص في الاطار الدولي ,كاستراتيجية حيوية للشركات وتهدف من خلالها الى القدرة التنافسية , ورغم هذا نجد ان الاندماج الدولي ينتج صعوبات وتحديات قانونية معقدة تتطلب فهم واسع للقانون الواجب التطبيق ,اذا يعد الاندماج اداة قوية للتوسع والنمو ,ولكن يتطلب اسلوباً مدروساً من اجل التغلب على التعقيدات والتحديات التي ستواجهها , ان الاندماج العبر وطني للشركات يمكن تعريفه على انه دمج شركتين او اكثر لتكون شركة واحدة ,تختلف عما كانت عليه سابقا , وفيما يتعلق بالقانون الواجب التطبيق على الاندماج يمكن القول انه يختلف باختلاف قوانين الدول المعنية ,فيمكن الاتفاق على اختيار قانون معين ليحكم عملية الاندماج , ليحقق الحماية لجميع الاطراف . الكلمات المفتاحية : الشركة الدامجة – الاندماج – الاجراءات–الاستحواذ

Abstract

The global economy is witnessing an increase in the phenomenon of mergers, especially in the international framework, as a vital strategy for companies, aiming through it to achieve competitiveness. Despite this, we find that international mergers produce complex legal difficulties and challenges that require a broad understanding of the applicable law. Therefore, mergers are a powerful tool for expansion and growth, but they require a well-thought-out approach in order to overcome the complexities and challenges that will be faced. A transnational merger of companies can be defined as the merging of two or more companies to form a single company, different from what it was previously. Regarding the applicable law for the merger, it can be said that it varies according to the laws of the countries concerned. It is possible to agree on choosing a specific law to govern the merger process, to achieve protection for all parties.

المقدمة :

اولا: فكرة الموضوع /

ان عمليات الاندماج بين الشركات, او قيام بعض الشركات بالاستحواذ على حصص ملكية في شركات اخرى , تتزايد بشكل ملحوظ, واصبحت ميزة من ميزات الاقتصاديات الحديثة , خصوصاً بعد انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية وارتفاع درجة المنافسة التجارية بين المنشآت , لذا فأن الكثير من المنشأة تذهب الى ان اللجوء الى عمليات الاندماج والاستحواذ , سيكون وسيلة ملائمة لتحقيق اهدافها المرسومة, ان الهدف من عمليات الاستحواذ هو السيطرة على الشركات المنافسة , والتأثير في ادارتها وقراراتها من خلال ما تملكه من نسبة مؤثرة في راس مال الشركة الاخرى , تخولها القدرة في توجيه قراراتها من خلال ما تملكه من نسبة مؤثرة في راس مال الشركة الاخرى ,تخولها القدرة في توجيه قراراتها , من اجل الوصول الى اسواق جديدة والاستفادة من خبرات ووسائل التسويق والتوزيع التي كانت تتمتع بها الشركات الداخلة في عملية الاندماج والاستحواذ, ان الاندماج الدولي , هو اعلى درجات التركيز الاقتصادي , كون الشركة المعنية لا تفقد استقلالها الاقتصادي فحسب, بل تفقد كيانها القانوني , وتزول تبعاً لها شخصيتها الاعتبارية نهائيا , وتذوب في الشركة الدامجة .

اهمية الموضوع :

تتركز اهمية الموضوع في البحث عن القانون الواجب التطبيق على عمليات الاندماج الدولي للشركات , كون هذه الشركات تتمتع بجنسيات دول متعددة , مما ينتج بالتبعية الصعوبات المتعلقة بالقانون الدولي الخاص, ومنها القانون الواجب التطبيق على عملية الاندماج الدولي , وبذلك يعتبر الاندماج الدولي بمثابة عقد دولي , فهو يخضع الى قانون المختار من قبل الاطراف , الا ان الاشكال يبرز في حالة عدم اتفاق الاطراف على

اختيار القانون الواجب التطبيق , وبذلك يمكن تطويع المبدأ واللجوء الى ضابط اخر وهو قانون جنسية الشركة , من اجل تحديد القانون الواجب التطبيق , وهي محاولة للخروج من قيود القانون التقليدي المتمثل بقاعدة التنازع , والبحث عن مناهج جديده للقانون الدولي الخاص تتلاءم مع متطلبات التجارة الدولية .

اشكالية الموضوع :

كونه موضوع جديد نسبيا , ويحتاج المزيد من التفصيل في الدراسة , وتظهر ابرز الاشكالات عند تطبيق المنهج التنازعي , وعلى هذا الاساس هل يعني ان يستبعد هذا المنهج واللجوء الى مناهج اخرى , لتحديد القانون الواجب التطبيق في العلاقات الناتجة عن الاندماج الدولي , وهل هناك صراع بين المنهج التنازعي والمنهج الموضوعي ولو وجد ما اولوية تطبيق اي من المنهجين .

خط البحث :

المبحث الاول : مفهوم الاندماج الدولي للشركات المطلب الاول : انواع الاندماج الفرع الاول : الاندماج التقليدي الفرع الثاني : الاندماج بحسب تدخل الارادة فيه المطلب الثاني : الطبيعة القانونية للاندماج الفرع الاول :نظرية العقد كأساس قانوني للاندماج الفرع الثاني : استمرار وجود الشركة رغم فقدانها لشخصيتها المعنوية بسبب الاندماج المبحث الثاني : القانون الواجب التطبيق على عمليات الاندماج الدولي المطلب الاول: قواعد الاسناد في القانون الدولي الخاص الفرع الاول : القواعد التي تحدد القانون الفرع الثاني : أهمية القانون الواجب التطبيق المطلب الثاني: التحديات والصعوبات لإتمام الاندماج الدولي الفرع الاول التحديات والصعوبات القانونية الفرع الثاني : الحلول المقترحة لمواجهة التحديات

المبحث الأول مفهوم الاندماج الدولي للشركات

يختلف مفهوم الاندماج الدولي للشركات عند الاقتصاديين عنه عند رجال القانون , فنراه يتسع من وجهة نظر الاقتصاديين ,فالعبرة لديهم بمقدار تجميع رؤوس الاموال والوسائل المادية والادارية والفنية , لأجل توفير الدعم المالي للمشروع ورفع قدرته التنافسية , واعلائه اقتصادياً على مستوى الاقتصاد اما راي رجال القانون فيقتصر الاندماج على توحيد عده شركات مستقله , عن بعضها في شخص اعتباري واحد , بحيث تزول الشخصية المعنوية للشركات المندمجة وتنتقل كافة اصولها وخصومها الى الشركة الدامجة , ولأهمية الاندماج لجئت بعض التشريعات الى تضمينه في نصوص الشركة , لكونه يتعلق بحقوق ومصالح الكثيرين , وترتيب الالتزامات , وللاندماج اثر كبير على الشخصية القانونية للشركات المندمجة , والمساهمين وهذا ما سنوضحه بالتفصيل عند تقسيم المبحث الى مطلبين[١] :

المطلب الاول انواع الاندماج

ان الاندماج بين الشركات يعد واحد من ابرز التغيرات التي تحدث للكيانات الاقتصادية كما انها تعد اداه استراتيجية فعالة تسعى من خلالها الشركات الى تعزيز قدراتها التنافسية , وفي هذا الاطار يظهر لنا التساؤل حول انواع الاندماج المختلفة التي تمارسها الشركات فلكل نوع من هذه الانواع خصائصه المميزة , وهذا ما ذهب اليه قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنه ١٩٩٧ وتعديلاته في المادة ١٤٩ منه الى (يشترط لجواز الدمج بين الشركات ان تكون ذات نشاط مماثل ومتكامل),كما انها تحدد انواع أندماج (اندماج المزج واندماج الضم)[٢] وحتى نحيط بهذا الموضوع سنتناول في هذا المطلب انواع الاندماج بالشكل الاتي وعلى فرعين :

الفرع الاول الاندماج التقليدي يمكن ان يعرف هذا النوع من الاندماج بانه الاندماج من خطوة واحدة , وهو نوع من عمليات الاندماج والاستحواذ , ويتم ذلك عن طريق التفاوض بين شركتين على اتفاقية اندماج , ويعتبر هذا النوع من الاندماج الاكثر شيوع , ويكون هذا الاندماج عن طريق تخلي الشركتين المندمجتين عن استقلالهما القانوني والمالي وبذلك ينضمون الى كيان جديد وموحد, في البداية يتم التفاوض بين الشركتين بشان شروط الاندماج , بما في ذلك قيمة الصفقة , وطريقة ادارة الشركة الجديدة , وعند الانتهاء من الاتفاق على الشروط يتم اعداد اتفاقية اندماج وهذه الاتفاقية تعد ملزمة قانونياً , وبها يتم اكمال الاجراءات لتمام الاندماج , وهناك امثلة كثير على مثل هذا النوع من الاندماج منها اندماج شركتي هاينز وكرافت في عام ٢٠١٥ وبذلك اصبحتا شركة واحدة باسم كرافت هاينز , ان الاندماج يساعد الشركات على دخول اسواق جديدة لم تكن احد الشركات المندمجة من دخولها بمفردها , وان هدف الاندماج هو رفع قيمه الشركة وزيادة حجمها وبالنتيجة الى زيادة الارباح , بالاندماج يتم حل الشركتين لتكوين كيان واحد وبذلك تنتقل كل الأصول والالتزامات الى الكيان الجديد .

الفرع الثاني الاندماج بحسب تدخل الارادة فيه .

ان للاندماج اهمية كبيرة , في الوقت الحالي ويزداد الاهتمام فيه بتزايد العولمة والشركات متعددة الجنسية ويمكننا هنا ان نطرح سؤال كيف تؤثر ارادة الاطراف في عملية الاندماج , وايضا التبعات القانونية لذلك في اطار القانون الدولي الخاص ان الاندماج الارادي يكون بموافقة الاطراف

(الشركة الدامجة والشركة المندمجة) [٣]وبموجب اتفاقات عقدية بين الاطراف ويتضمن ذلك المفاوضات ودراسة جدوى مالية وقانونية ,وفي حالة اندماج شركتين من جنسيتين مختلفتين هنا لابد ان نتساءل عن القانون الذي يحكم الاندماج بين الشركتين , و هنا لابد من الرجوع الى قواعد الاسناد في القانون الدولي الخاص , التي تحدد بموجبها القانون الواجب التطبيق , فهل نذهب الى تطبيق قانون دولة الشركة الام ام قانون الدولة التي يتم فيها تسجيل الشركة الجديدة , وايضا التساؤل يثار عن المحكمة المختصة , في البداية يمكن القول ان الاندماج الارادي يتيح للأطراف حرية اكبر في اختيار القانون الواجب التطبيق , على خلاف الاندماج اللاارادي الذي يسبب مشاكل قانونية كبيرة وبالأخص فيما يتعلق بالحق المكتسب [٤], ان قواعد الاسناد تبرز في تنظيم عملية الاندماج عبر الحدود وبذلك يكون هناك مرونة وسهولة في اجراء مثل هكذا تعاملات ويمكن ذكر امثلة عن الاندماج تم بين شركة المانية وشركة امريكية لصناعة السيارات وكان الاندماج بين الشركتين بشكل ارادي , مما افضى الى تأسيس شركة تعرف باسم مشترك بين اسمي الشركتين السابقتين , واتفقوا فيما بينهم على اختيار المقر الرئيسي للشركة الجديد , في المانيا وبذلك تكون العمليات الخاصة بالاندماج قد خضعت بكافة جوانبها الى القانون الالماني , واخضاع الشركات المساهمة التي تم ادراجها في سوق الاوراق المالية الامريكي الى القانون الامريكي , اما من ناحية الاختصاص القضائي فستكون المحاكم الالمانية هي المختصة في نظر النزاع حال نشوبه , على اعتبار ان الشركة تأسست في المانيا , وللإجابة على التساؤل السابق الذي يتعلق بتحديد المحكمة المختصة فانه لابد من القول انه لا يوجد معيار موحد دوليا يذهب الى تحديد المحاكم المختصة , بل تعتمد كل دولة على القوانين الوطنية لها[٥] , ورغم ذلك هناك معايير يمكن اعتبارها شائعه منها معيار الموطن او المركز الرئيسي للشركةومن الأمثلة على الاندماج الارادي او ما يسمى بالاندماج الطوعي نرى اتجاه القانون الاتحادي رقم (٩) لسنه ٢٠١٩ المتعلق بالشركات في دولة الامارات العربية المتحدة ,حرية اختيار القانون الواجب التطبيق على الاندماج

المطلب الثاني الطبيعة القانونية للاندماج

هناك اختلاف بين الفقه حول الطبيعة القانونية للاندماج , ويمكن توضيحها , بثلاث اتجاهات مهمة , حيث ذهب الاتجاه الاول الى ان الاندماج هو انقضاء سابق للشركة المندمجة , اما الاتجاه الثاني فقد ذهب الى ان الاندماج هو تحويل للشركة المندمجة , اما الاتجاه الثالث فقد كان له راي مختلف حيث ذهب الى ان الاندماج انقضاء سابق للشركة المندمجة مع بقاء مشروعها الاقتصادي , يتجه اغلب الفقه والقضاء في فرنسا ومصر , الى ان الاندماج هو انقضاء سابق للشركة المندمجة, وانتهاء لشخصيتها المعنوية وانتقال ذمتها المالية الى الشركة الدامجة , وبذلك يرتفع رأسمال الشركة الدامجة , اما عن موقف المشرع العراقي عندما تناول الاحكام القانونية الخاصة بالدمج , لم يذهب الى تحديد معناه وانما اقتصر على ذكر انواعه وهذا ما اشارت اليه المادة (١٤٨) من قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنه ١٩٩٧ الى انه (يجوز دمج شركة او اكثر بأخرى او دمج شركتين او اكثر بشركة جديدة) وتعد هذه المادة الاساس القانوني لعمليات دمج الشركات في العراق ,وهنا يمكن القول ان عمليات الاندماج بين الشركات لا تقتصر على اتفاق الاطراف بل ان هناك مجموعة من الاجراءات القانونية من اجل ضمان حقوق المساهمين والدائنين, وهذا يعني ان الدمج في القانون العراقي اقتصر على نوعين هما الضم والمزج فنجد ان القانون العراقي قد جمع بين الرأيين الاول والثاني , وعليه سنتناول هذا المطلب بفرعين وعلى النحو الاتي :

الفرع الأول نظرية العقد كأساس قانوني للاندماج يعد العقد وسيلة قانونية لتحقق الاندماج , اذا ان الاندماج في النهاية هو عقد بين شركتين , حيث يتميز الاندماج بطبيعته الاتفاقية , حيث ينتج عن عمل ارادي قوامه اتجاه ارادة الاطراف المعنية الى خلق شخص اعتباري على انقاض الشركات المندمجة , لقد اختلف الفقهاء المؤيدين لفكرة ان الاندماج عقد , وكان اختلافهم نابع من مساله تكييف العقد[٦] , فمنهم من اعتبره مجرد مشروع , ومنهم من اعتبره عقدا تمهيدياً , ومن اعتبره عقد معلق على شرط , فالذين اعتبروا الاندماج مجرد مشروع، برروا رايهم بأن مشروع عقد الاندماج لا يرتب على الاطراف أي التزامات، وليس بالضرورة أن يتجه هذا المشروع إلى نهاياته بتحقيق الاندماج، وأن هذا المشروع لا يخول أياً من أطرافه الحق في المطالبة بأية تعويضات عن الأضرار التي تصيبهم بسبب عدم التنفيذ ,واستند هذا الراي أن اتفاقية الاندماج لا تكون ملزمة لأي طرف في الاتفاقية[٧]، إلا بعد تصديق الهيئات العامة غير العادية للشركات عليها، وأن الذين قاموا بإعداده وصياغته هم من المفوضين بإدارة الشركة المعنية، ولكن مهامهم لا تتجاوز هذا الحد، ولا تصل إلى وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ الا ان هذا الرأي تعرض لانتقادات كثيرة , على اعتبار أنه، بطبيعة الحال، لا تترتب على اتفاقية الاندماج قبل التصديق عليها أية آثار، وبمجرد التوقيع عليها تترتب تلك الاثار والمسؤوليات على الاطراف الموقعة , واتخاذ الاجراءات اللازمة للإكمال الاندماج بشكل تمهيدي, ويلحقه العقد النهائي بالمقابل ذهب فريق آخر من الفقهاء إلى اعتبار الاندماج عقدا بعدا ن يتم المصادقة عليه من قبل الهيئات العامة الغير عادية ، الأمر الذي لا يجيز لأي من الاطراف إنهاء اتفاقية الاندماج قبل عرضها على تلك الهيئات، والتي لها الحرية المطلقة في إبرام عقد الاندماج أو عدم إبرامه، الا

ان هذا الراي تم انتقاده لكونه يتعارض مع الواقع، لأنه يفترض وجود عقدين متعاقبين (تمهيدي ونهائي)، في حين أن المتعاقدين لا يبرمان سوى عقد واحد هو الذي يحدد العلاقة بينهما[٨],

الفرع الثاني استمرار وجود الشركة رغم فقدانها لشخصيتها المعنوية بسبب الاندماج تضل الشركة المندمجة محتفظة بكافة اركانها الاساسية لوجودها كشركة , وهذا رغم دخول بعض التعديلات عليها , كتغيير اسمها وشكلها او غرضها , حيث يجيز القانون هذه التعديلات وفق شروط معينة وعليه لا يترتب على هذه التعديلات انقضاء الشركة المندمجة , لكن نرى ان الذهاب مع هذا الراي يتعارض مع نص المادة (٢٣٦- ٣) من القانون التجاري الفرنسي , والذي ذهب الى القول ان الاندماج يعتبر سبب من اسباب انقضاء الشركة المندمجة من دون تصفية , حيث نرى انه لاوجود لمجموعه الشركاء التي كانت في الشركة المندمجة ,كما ان نية المشاركة اصابها التغيير بعد الاندماج[٩], سبق وان نوقش ان الاندماج هو انقضاء مسبق للشركة المندمجة ,الا ان الفقهاء اختلفوا حول التفسير القانوني للانتقال الشامل لأصول الشركة المندمجة , [١٠]يمكن تلخيص ذلك بالقول ان الاندماج هو انقضاء مسبق للشركات المندمجة دون تصفية ,وانتقال كافة موجوداتها وديونها الى الشركة الدامجة , او الجديدة مع استمرار مشروعيها الاقتصاديين في حاله اذا كانت الشركة المندمجة تمارس نفس العمل الذي تمارسه الشركة الدامجة, بالإضافة الى نشاط اخر تطور من النشاط الاول , اما اذا تحولت الشركة الجديدة عن المشروع الاقتصادي الذي تمارسه الشركة المندمجة , بالنتيجة سيؤدي الى انقضاء الشركة بالإضافة الى انقضاء المشروع الاقتصادي[١١] .المبحث الثاني : القانون الواجب التطبيق على عمليات الاندماج.

المبحث الثاني القانون الواجب التطبيق على عمليات الاندماج الدولي

لم يعد الاندماج مجرد وسيلة من اجل اعادة هيكلة الشركات على الصعيد المحلي , بل اصبح ظاهرة اقتصادية تتجاوز الحدود الدولية للدولة , تلجئ اليها الشركات , من اجل الوصول الى اهدافها على النطاق العالمي ,فهو يمثل عملية قانونية واقتصادية , يجمع بين شركات ذوات جنسية مختلفة , مما يثير اشكالية حول القانون الذي سيطبق وعليه سنقوم بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين يشمل الاول تحديد القانون الواجب التطبيق والثاني التحديات والصعوبات التي تواجه الاندماج الدولي .

المطلب الأول قواعد الاسناد في القانون الدولي الخاص

ان القانون الواجب التطبيق على عمليات الاندماج يواجه مشاكل كبيرة كون ان هذه العمليات عابرة للحدود الوطنية , لتضم شركات مختلفة الجنسية وهذا الاختلاف والتعدد يؤدي الى مشاكل وتعقيدات تتعلق بتحديد القانون الواجب التطبيق لذا سنحاول تحديد هذه المشاكل ووضع الحلول المناسبة لها ,ففي حالة عدم توافر او غياب نص قانوني دولي موحد يحكم جوانب الاندماج عبر الحدود , يظهر دور قواعد الاسناد في القانون الدولي الخاص , كاداه حاسمة لحل المنازعات , كما انها تعد الوصلة القانونية بين العلاقة القانونية ذات العنصر الاجنبي والقانون الذي يكون الانسب لحكم العلاقة .

الفرع الأول القواعد التي تحدد القانون ان القواعد التي تحدد القانون يمكن حصرها في قانونين هما قانون الشركة المندمجة وقانون الشركة الدامجة ,فيما يتعلق بقانون مقر الشركة المندمجة , يعد هذا المعيار الاكثر شيوعاً في القانون الدولي الخاص ,حيث يرى انه من الطبيعي ان تخضع الاجراءات للقانون الوطني [١٢], اما في ما يتعلق بمعيار قانون الشركة الدامجة , فمن باب اولى ان يتم تطبيق قانون الشركة الدامجة على كل ما يتعلق بالكيان الجديد للشركة , ويعتبر امر ضروري لضمان التوافق في عملية الاندماج , وفيما يتعلق بحقوق الدائنين سيخضع الى قانون الشركة الدامجة ,ان قواعد القانون الدولي الخاص وقواعد التنازع ,تهدف الى تحديد القانون الواجب التطبيق على العلاقات القانونية الدولية [١٣], كما انها تعد جزء لا يتجزأ من القانون المدني والقانون التجاري ول ايمكن القول او بالذهاب الى القانون الدولي الخاص كون ان العراق يفتقر الى مثل هذا القانون عكس بعض الدول العربية التي وضعت قانون ينظم العلاقات الخاصة الدولية منها دولة تونس العربية .

الفرع الثاني أهمية القانون الواجب التطبيق ان القانون الواجب التطبيق يعتبر اداه ضمان وسلامة لعملية الاندماج الدولية , فبدون تحديد للقانون الواجب التطبيق , تتحول العمليات الدولية الى فوضى مما يؤدي الى التسبب بالخسائر ,ان اختلاف قانون الشركات المندمجة يعد بحد ذاته تحديا , يمكن ان نرى ان الاندماج مسموح بدوله ولا يسمح بنفس النوع في دولة اخرى , او يوجد شروط مختلفة مثل شروط موافقة المساهمين , وينتج عنه أيضا صعوبة تقييم الاصول والالتزامات للشركات [١٤], وبالتالي صعوبة معرفة القيمة الصحيحة والحقيقة للشركة المندمجة , وايضا يمكن القول ان غموض القانون الواجب التطبيق وعدم وضوعه يتسبب بالغالب في نزاعات بين الاطراف المعنية , بغض النظر فيما اذا كانت هذه النزاعات بين الشركات او بين المساهمين , مما يتسبب في التأخير, ويمكن القول ان عقد الاندماج الطوعي الذي يتيح لأطراف العقد اختيار القانون الواجب التطبيق كما انه يلعب دوراً رئيسياً كونه يعبر عن ارادة اطراف العقد , والذي يستند فيه الى مبدأ سلطان الارادة , ويمكن القول انه

بموجب هذا المبدأ يكون لأطراف العقد ان يختاروا القانون الذي سيحكم عملية الاندماج , وبموجبه يسهل على الاطراف الاختيار وانهاء عملية الاندماج وفق قانون معلوم من قبل الاطراف المعنية كما انه يمتاز بالشفافية ويحقق اليقين القانون[١٥] , لكن لابد من القول ان حرية الاطراف في اختيار القانون الواجب التطبيق ليست حرية مطلقة دون اي استثناءات , ففي بعض الاوقات تجبر الاطراف على الخضوع لقوانين معينة مثل قانون حماية المنافسة , ومن مميزات السماح لأطراف العقد بالاختيار هو الوضوح والمرونة [١٦], مما يقلل من النزاعات المستقبلية التي من الممكن حصولها بين الاطراف ان اهمية القانون الواجب التطبيق في عملية الاندماج الدولي يعد من الامور الاساسية في القانون الدولي الخاص , لأنه يساعد على اختيار القانون الصحيح او الذهاب الى تحديده مما ينتج عنه حلا للنزاع المطروح , وكذلك حماية مصالح الاطراف ,ويشمل المساهمين والدائنين [١٧].

المطلب الثاني التحديات والصعوبات لإتمام الاندماج الدولي

يواجه الاندماج الدولي عقبات كثيره اهمها اختلاف النظم القانونية والاجتماعية للدول , ولأجل التوصل الى اندماج دولي سريع يتطلب منا تجاوز التحديات والعقبات في كافة الجوانب , ومن هذه المشكلات التعقيد في الاعتراف بالأحكام الاجنبية وتنفيذها وعلى هذا سنقوم بتقسيم المطلب الى فرعين

الفرع الأول التحديات والصعوبات القانونية تواجه عملية الاندماج الدولي تحديا كبيراً ,من ناحية الانظمة القانونية لبلدان الشركات التي تريد الاندماج , من المعروف ان لكل دولة قوانينها الوطنية التي تخضع فيها كل التصرفات الوطنية لهذا القانون ,فكل دولة لديها قانون شركات خاص بها ينظم عمل الشركات ويكون مختلفا عن الدول الاخرى , فعند الاندماج يكون الاطراف بمواجهة التعرض بين قانون الدوليتين مما يزيد من صعوبة الامر , والتي تكون احيانا متناقضة او متعارضة , ويمكن تجاوز مشكلة تعدد القوانين لكن الامر قد يصل الى اختلاف القواعد القانونية الاساسية , اهمها قانون الضرائب قد تختلف الانظمة المتعلقة بالضريبة من دولة الى اخرى , يمكن ملاحظة ان بعض الدول تفرض ضرائب مرتفعة على الارباح او اي عملية لنقل الاصول مما يضر بالاندماج ويجعله غير مجدي اقتصادياً ,وهناك اشكالات اخرى تتعلق بالإجراءات القانونية التي تكون معقدة بعض الشيء[١٨] , منها الحصول على الموافقات من الجهات الحكومية ومسائل اعداد العقود , وكذلك تسجيل الشركة الجديدة , ومن المعلوم ان هذه الاجراءات تتم في كلا الدولتين المعنيتين بعملية الاندماج ,وفي العراق يكون لهيئة الاستثمار او هيئات الاستثمار في الاقاليم , صلاحيات للموافقة[١٩] على الاندماج في حاله ارتباطه, بمشروع استثماري ان طول الاجراءات المذكورة يتسبب في التأخير في اتمام صفقة الاندماج وبالتالي يتسبب في ارتفاع التكاليف بسبب الحاجة الى الاستشارات القانونية من قبل اشخاص مختصين بهذا المجال ,لذا يفضل ان يكون هناك خطة مسبقة ودقيقة لأجل انجاح عملية الاندماج الدولي

الفرع الثاني الحلول المقترحة لمواجهة التحديات

يرى البعض ان هناك الكثير من المشاكل تنهض عند تطبيق قواعد تنازع القوانين لذا يرون انه من الافضل اللجوء الى الاخذ بقواعد التنازع ذات الطبيعة الجوهرية للوصول الى اختيار نظام قانوني يصل بنا الى النتيجة المرجوة ,اي انه لن يسمح بتطبيق قواعد البوليس الا اذا كانت اكثر فاعلية في تحقيق الهدف[٢٠]في البداية لابد من القول ان الاتفاقيات الدولية من اهم الادوات القانونية , التي تساعد في عمليات الاندماج العبر وطنية , يكمن دور هذه الاتفاقيات في توحيد القواعد القانونية بين الدول , مما ينهي التنازع الحاصل بين القوانين ويسهم في الاسراع في الاجراءات لا كمال عملية الاندماج ويكن عمل هذه الاتفاقيات على معالجة بعض القضايا اهما الضرائب [٢١], لأجل توفير بيئة قانونية امنة تحقق اليقين القانوني ومثال عنها الاتفاقية الاوربية للاندماج عبر الحدود حيث سمحت للأطراف دول الاتحاد الاوربي بالاندماج دون اي مشاكل قانونية او سياسية, وبذلك الغت الحاجة الى تصفية الشركة في دول الاتحاد الاوربي مما يوفر المال الكثير والوقت , وايضا هناك وسيلة اخرى لحل النزاعات بين الشركات التي تم دمجها , بواسطتها يستطيع الاطراف تجنب الخضوع للإجراءات الوطنية والتي تكون اكثر تعقيدا [٢٢], لذا يمكن القول ان التحكيم يعد وسيلة جديدة وبديله لحل المنازعات الدولية , وبذلك يتم تعيين طرف ثالث محكم ليقوم بالفصل بالنزاع , ونرى ان الكثير من الاطراف يلجئون للتحكيم لما له من مميزات اهمها السرعة وكذلك السرية , بالتالي اذا قارناها مع القضاء الوطني نجد ان قضاء التحكيم يفصل في المنازعات بوقت اقصر بكثير مما هو عليه الحال في القضاء الوطني وكذلك من مميزاته السرية وهذا من اكثر الامور التي يرغب الاطراف في الحفاظ على المعلومات الخاصة بشركائهم وشركاتهم , وبالغالب عند اختيار محكم يلجئ الاطراف الى اختيار محكم يتمتع بالخبرة القانونية والتجارية وبالأخص بمجال الاندماج التجاري الدولي [٢٣], اما فيما يتعلق بتنفيذ الاحكام الاجنبية فقد اشارت اتفاقية نيويورك بشان الاعتراف بقرارات التحكيم

الاجنبية حيث يمكن ان يتم تنفيذ قرار التحكيم في اكثر من ١٦٠ دولة ,على عكس القوانين الوطنية التي تمنع تنفيذ اي احكام اجنبية على اراضيها الا بموجب اتفاقية دولية بين الاطراف او معاهدة .

الخاتمة

وفي الختام يمكن القول ان لهذا الموضوع اهمية كبيرة في الواقع القانوني والعملي والني كانت تتمثل في تعريف الاندماج وكذلك تحديد القانون الواجب التطبيق واثار الدمج على المساهمين والشركاء وكذلك الشركات الدامجة والمندمجة, واذا راينا توجهات القانون الواجب التطبيق على الاندماج الدولي واتجهنا الى توضيح كافة الابعاد التشريعية والعملية , يمكننا ان نصل الى خلاصة هذا البحث ,ونرى ان تحديد القانون الانسب لأداره هذه العمليات ليس مجرد اجراء روتيني بل هو حجر الزاوية الذي يضمن الحقوق لجميع الاطراف , ويجنب النزاعات التي يمكن حصولها , وفي ضوء ما تقدم , يمكننا ان نلخص النتائج الرئيسية والتوصيات في ما يأتي :

١- لا يوجد تعريف واضح ودقيق للاندماج من قبل المشرع العراقي بل وردت عده تعريفات واغلب هذه التعريفات تشير الى الاندماج الى انه عقد بين شركتين قائمتين او اكثر .

٢- هناك اسباب مختلفة للاندماج منها مشروعة او غير مشروعة تدفع الشركة الى الاندماج قد تكون بدوافع وطنية او انقاذ الشركات التي على وشك الافلاس او المتعثرة او اغراض المنافسة.

٣- ان الاندماج الدولي يعد فكرة قانونية معقدة نسبيا, نظراً لتنوع الانظمة القانونية المرتبطة , مما يؤدي الى شركة في اخرى فتنتهي معها الشركة الاولى وتبقى الشركة الثانية , او تنتهي الشركتين معا لتكون هناك شركة جديدة.

٤- هناك انظمة قانونية تعد مشابهة للاندماج الدولي , او انها تصل بنا الى نفس نتيجة الاندماج الدولي , ومنها الاستحواذ, وهذا يؤدي الى اختلاف القانون الواجب التطبيق على كل عملية على حدة .

٥-ينتج عن تعدد القوانين صعوبات في تطبيق المنهج التنازعي وفي الاخص في حاله عدم اتفاق الاطراف على القانون الواجب التطبيق مما يؤدي بالنتيجة الى استبعاد المنهج التنازعي , واللجوء الى تطبيق قواعد القانون الدولي الخاص المستحدثة .

التوصيات

١-تطوير الاليات القانونية الدولية الموحدة لغرض تنظيم عمليات الاندماج الدولي او ما يسمى عبر الوطني .

٢- لابد من تجهيز قائمة بالتشريعات للدول التي التابعة لها الشركات التي تريد الاندماج ومن المهم ان تتضمن هذه القائمة القوانين التجارية وقوانين العمل وكذلك القوانين المالية حتى تساعد على التعرف البيئة القانونية لكل كيان من هذه الكيانات .

٣-من المهم ان يكون هناك اتفاق واضح بين الاطراف على القانون الذي سيحكم الاندماج , وفي الغالب يفضل ان يكون القانون قانون احد الدول التي تهدف الى الاندماج , او ان يذهبوا الى اختيار قانون دولة محايدة .

٤-على الاطراف اختيار الية مناسبة لتسوية المنازعات التي قد تنشأ لاحقا .

٥-على الاطراف صياغة العقود بأسلوب واضح , يهدف الى حماية مصالح جميع الاطراف , مما يحقق اليقين القانوني .

المصادر

أولاً : الكتب

١. د . احمد محمد محرز, اندماج الشركات من الوجهة القانونية, دراسة مقارنة, منشأة المعارف، مصر , الإسكندرية .

٢. د. حسام الدين عبدة الغني الصغير , النظام القانوني لاندماج الشركات ,دار الفكر الجامعي , الاسكندرية , مصر , لا يوجد تاريخ نشر.

٣. سها خلف عبد , القانون الواجب التطبيق في ظل غياب قانون الارادة ,دراسة مقارنة , جامعة تكريت , كلية الحقوق ,العراق , ٢٠٢٣ .

٤. صبري مصطفى حسن السبك , النظام القانوني لتحول الشركات , ط١ , مكتبة الوفاء القانونية , مصر , ٢٠١٢,

٥. د. عز الدين عبد الله , القانون الدولي الخاص /في الجنسية والموطن وتمتع الاجانب بالحقوق)ج١, الهيئة العامة للكتاب القاهرة.

٦. د. عكاشة عبد العال, احكام الجنسية المصرية ,دراسة مقارنة , دار الجامعة الجديد للنشر.

٧. د. عماد الدين الشتوي , النظام القانوني لاندماج الشركات (دراسة مقارنة),جامعة دمشق ,سوريا , ٢٠١٠.

٨. فتحية يوسف المولدة عماري ,احكام الشركات التجارية ,دار الغرب للنشر والتوزيع , تلمسان ,٢٠٠٧ .

٩. د. فوزي محمد سامي , الشركات التجارية , دار الثقافة للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , ٢٠٠٧.

١٠. د. محمد عبد الفتاح , القانون الواجب التطبيق على الاندماج الطوعي , دار النهضة العربية , القاهرة , مصر.

١١. د. محمد وليد المحاميد , مفهوم اندماج الشركات وانواعه في القانون الاردني(دراسة مقارنة)مع التشريعين المصري والكويتي والفقه الاسلامي , مجلة البحوث الفقهية والقانونية , مصر .

١٢. محمود صالح قائد , اندماج الشركات , ب.ط.مصر ,٢٠١٣ .

ثانياً: البحوث

١. د .عماد الدين الشتيوي , القانون الواجب التطبيق على الاندماج الطوعي بين الشركات , مجلة القانون الدولي ,بيروت , لبنان.

٢. د. بليغ حمدي , نظرة حول الاندماج الدولي للشركات والقانون الواجب التطبيق بشأنه, مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية , مصر ,٢٠٢٣

٣. د. عبد الرزاق احمد السنهوري , تنازع القوانين في الشركات متعددة الجنسيات , مجلة المحاماة , مصر ١٩٦٨, العدد٤.

٤. د. علي يونس , النظام القانوني للاندماج العابر للحدود في التشريع المصري , مجلة القانون والاقتصاد , جامعة القاهرة , ٢٠١٥.

٥. د. محمد عبد السلام ,المسائل القانونية في الاندماج الطوعي بين الشركات , مجلة الدراسات , القاهرة , مصر , ٢٠١٥ .

٦. د. محمد عبد الفتاح , القانون الواجب التطبيق على الاندماج الدولي , مجلة القانون والاقتصاد ,الرياض , المملكة العربية السعودية ,٢٠١٨.

ثالثا : القوانين

١. القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنه ١٩٥١.

٢. قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنه ١٩٩٧ وتعديلاته.

٣. قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنه ٢٠٠٦

رابعاً المصدر الاجنبي

1- International Mergers and Acquisitions" by H.P. van den Arend and M.P.C. de Ru:

هوامش البحث

(١) – د . احمد محمد محرز , اندماج الشركات من الوجهة القانونية, دراسة مقارنة, منشأة المعارف، مصر , الإسكندرية ، ص ٧.

(٢) – انظر المادة ١٤٩ من قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنه ١٩٩٧ وتعديلاته.

(٣) – د. محمد عبد السلام ,المسائل القانونية في الاندماج الطوعي بين الشركات , مجلة الدراسات , القاهرة , مصر , ٢٠١٥, ص١٥, ٣٥.

(٤) – د .عماد الدين الشتيوي , القانون الواجب التطبيق على الاندماج الطوعي بين الشركات , مجلة القانون الدولي , , ص٤٥–٧٠.

(٥) – د. محمد عبد الفتاح , القانون الواجب التطبيق على الاندماج الدولي , مجلة القانون والاقتصاد ,الرياض,٢٠١٨, ص٢٥–٥٠.

(٦) – د. عماد الدين الشتوي , النظام القانوني لاندماج الشركات (دراسة مقارنة),جامعة دمشق ,سوريا , ٢٠١٠, ص٧٠.

(٧) – د. حسام الدين عبدة الغني الصغير , النظام القانوني لاندماج الشركات ,دار الفكر الجامعي , , لا يوجد تاريخ نشر , ص٤٥.

(٨) –د. محمد وليد المحاميد , مفهوم اندماج الشركات وانواعه في القانون الاردني(دراسة مقارنة)مع التشريعين المصري والكويتي والفقه الاسلامي , مجلة البحوث الفقهية والقانونية , مصر , ص٢٠.

(٩) – محمود صالح قائد , اندماج الشركات , ب.ط.مصر ,٢٠١٣, ص٦٩.

(١٠) – فتحية يوسف المولدة عماري ,احكام الشركات التجارية ,دار الغرب للنشر والتوزيع , تلمسان ,٢٠٠٧, ص٣٧.

(١١) – صبري مصطفى حسن السبك , النظام القانوني لتحول الشركات , ط١ , مكتبة الوفاء القانونية , مصر , ٢٠١٢, ص١٧٣.

(١٢) – د. عز الدين عبد الله , القانون الدولي الخاص /في الجنسية والموطن وتمتع الاجانب بالحقوق)ج١, ص٧٦٢.

(١٣) – د. عكاشة عبد العال, احكام الجنسية المصرية ,دراسة مقارنة , دار الجامعة الجديد للنشر ,ص٦٦.

(١٤) – سها خلف عبد , القانون الواجب التطبيق في ظل غياب قانون الارادة ,دراسة مقارنة , , ٢٠٢٣, ص٧٨.

(١٥) – د. محمد عبد الفتاح , القانون الواجب التطبيق على الاندماج الطوعي , دار النهضة العربية , القاهرة , مصر , ص٤٥.

(١٦) – انظر المادة ١٣٦ من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنه ١٩٥١.

(١٧) – د. بليغ حمدي , نظرة حول الاندماج الدولي للشركات والقانون الواجب التطبيق بشأنه, مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية , مصر ,٢٠٢٣,ص١٣٤٠.

– (18)International Mergers and Acquisitions" by H.P. van den Arend and M.P.C. de Ru:

(١٩) – انظر المادة ٢٥ من قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنه ٢٠٠٦ والتي نص على (اذا اندمجت شركتان او مؤسستان او اكثر فتكون الشركة او الكيان الجديد الناتج عن الدمج ملزما بتنظيم حسابات مستقله لكل مشروع قبل الدمج لتسجيل وتطبيق الاعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها في هذا القانون خلال المدة

(٢٠) – د. بليغ حمدي ,نظرة حول الاندماج الدولي للشركات والقانون الواجب التطبيق , مصدر سابق, ص١٣٥٢.

(٢١) – د. فوزي محمد سامي , الشركات التجارية , دار الثقافة للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , ٢٠٠٧ ,ص

(٢٢) – د. عبد الرزاق احمد السنهوري , تنازع القوانين في الشركات متعددة الجنسيات , مجلة المحاماة , مصر ١٩٦٨, العدد٤, ص.

(٢٣) – د. علي يونس , النظام القانوني للاندماج العابر للحدود في التشريع المصري , مجلة القانون والاقتصاد , جامعة القاهرة , ٢٠١٥, ص.

Sources
First: Books
.١Dr. Ahmed Mohamed Mahrez, Mergers of Companies from a Legal Perspective: A Comparative Study, Maaref Establishment, Alexandria, Egypt.
.٢Dr. Hossam El-Din Abdo El-Ghani El-Sagheer, The Legal System for Mergers of Companies, Dar El-Fikr El-Gam'i, Alexandria, Egypt, no publication date.
.٣Suha Khalaf Abdel, The Applicable Law in the Absence of the Law of Will: A Comparative Study, Tikrit University, College of Law, Iraq, 2023.
.٤Sabry Mustafa Hassan El-Sebk, The Legal System for Transforming Companies, 1st ed., Al-Wafaa Legal Library, Egypt, 2012.
.٥Dr. Ezz El-Din Abdullah, Private International Law / Nationality, Domicile, and the Enjoyment of Rights by Foreigners (Part 1), General Egyptian Book Organization, Cairo.
.٦Dr. Okasha Abdel Aal, Provisions of Egyptian Nationality: A Comparative Study, Dar El-Jam'a El-Gadeed Publishing House.
.٧Dr. Imad Al-Din Al-Shtawi, The Legal System for Corporate Mergers (A Comparative Study), Damascus University, Syria, 2010.
.٨Fathia Youssef Al-Mawlada Amari, Provisions of Commercial Companies, Dar Al-Gharb for Publishing and Distribution, Tlemcen, 2007.
.٩Dr. Fawzi Muhammad Sami, Commercial Companies, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2007.
.١٠Dr. Muhammad Abd Al-Fattah, The Law Applicable to Voluntary Mergers, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, Egypt.
.١١Dr. Muhammad Walid Al-Mahamid, The Concept of Corporate Mergers and Their Types in Jordanian Law (A Comparative Study) with Egyptian and Kuwaiti Legislation and Islamic Jurisprudence, Journal of Jurisprudential and Legal Research, Egypt.
.١٢Mahmoud Saleh Qaid, Corporate Mergers, 1st ed., Egypt, 2013.
Second: Research
.١Dr. Imad Al-Din Al-Shtewi, The Law Applicable to Voluntary Mergers between Companies, Journal of International Law, Beirut, Lebanon.
.٢Dr. Baligh Hamdi, A Perspective on International Mergers and the Applicable Law, Journal of Legal and Economic Studies, Egypt, 2023
.٣Dr. Abdel Razzaq Ahmed Al-Sanhouri, Conflict of Laws in Multinational Companies, Journal of Law, Egypt, 1968, Issue 4.
.٤Dr. Ali Younis, The Legal System of Cross-Border Mergers in Egyptian Legislation, Journal of Law and Economics, Cairo University, 2015.
.٥Dr. Mohamed Abdel Salam, Legal Issues in Voluntary Mergers between Companies, Journal of Studies, Cairo, Egypt, 2015.
.٦Dr. Mohamed Abdel Fattah, The Law Applicable to International Mergers, Journal of Law and Economics, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia, 2018.
Third: Laws
.١Iraqi Civil Code No. 40 of 1951.
.٢Iraqi Companies Law No. 21 of 1997 and its amendments.
.٣Investment Law No. 13 of 2006